

أردوغان على الحافة

عبدالله السناوي

من ضمن إجراءات أخرى تتطلبها شروط الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي، وقد اتسعت الفجوات معه إلى ما يشبه «الطلاق السياسي».

ذلك يضر بتركيا المأزومة قبل غيرها ويخفض من مستويات مناعتها أمام الأخطار المحدقة. ورغم تشكيك دول أوروبية رئيسية في نتائج الاستفتاء وطلبها من الرئيس التركي بناء توافقات وطنية ترمم الوضع المأزوم في بلاده المنقسمة، فإن المصالح الاستراتيجية سوف تحكم العلاقات تحت خط لا تتعداه.

وقد كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب واضحاً في خياراته، فقد هنا أردوغان بنتائج الاستفتاء من دون عناية بأي معايير دولية لنزاهته ولا التفاتاً لقضايا الحريات وحقوق الإنسان، لكن الميديا ومراكز الأبحاث في بلاده سوف يكون لها رأى آخر.

ما بين المصالح والقيم، سوف تتأرجح العلاقات التركية الأوروبية على الحافة.

الانتهاكات تحرج بقسوة والمصالح تمنع الصدمات المفتوحة إلا إذا مضى أردوغان إلى نهاية الشوط بالتصعيد ضد الاتحاد الأوروبي هروباً من أي انهيارات متزايدة في شعبيته.

بعد رحلة من التراجع والارتباك والتورط في الأزمة السورية ودعم مؤيد للتنظيمات التكفيرية مثل «النصرة» و«داعش»، خسر أردوغان رهانه الكبير على أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً تركيا في الشرق الأوسط.

عند سقوط بغداد عام 2003 تقدم إلى مسارح الإقليم، مع لاعبين آخرين، ملء الفراغ في المشرق العربي. مما أعلى طموحه، قوة النموذج الذي تبناه في المزج ما بين الحداثة والديموقراطية والتعددية والإرث الحضاري الإسلامي - دولة علمانية لا تخاصم جذورها كما قال في القاهرة عندما زارها عام 2011. كذلك أمران إضافيان على درجة عالية من الأهمية:

الأول، توافق واسع يتجاوز الانتماءات الحزبية على ذلك المشروع، وقد كان يوسع أي مطلع على الأحوال التركية قبل الربيع العربي أن يصل إلى هذا الاستنتاج بشيء من اليسر.

والثاني، الاطمئنان إلى المستقبل فقد تجاوز الاقتصاد التركي أزماته وبدأ يحتل مراكز متقدمة - السابع أوروبياً والسابع عشر عالمياً.

الآن، لم يعد هناك توافق وطني على أي مشروع ولا أي ثقة في المستقبل.

تلك هي الخسارة التركية الحقيقية من انقلابات رجل فقد اتزانته واستبد به هوسه حتى بدت بلاده كأنها شخصه ومستقبلها مرهون به، لكنها ليست آخر الخسائر، فوجودها نفسه مهدد، بينما الانقسامات مرشحة للتصاعد وأن تتجاوز كل حد وأي حافة.

في حديث الحقائق، فإن الاستفتاء بموضوعه وظروفه وتوقيتته يغلق صفحة في التاريخ التركي منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، من دون أن يكون ممكناً أو متاحاً فتح صفحة جديدة تحظى بتوافق وطني واسع على طبيعة إدارة الدولة وقواعدها.

تقويض «الأتاتورية» لا يعني انتصار «الأردوغانية». هذه حقيقة أخرى ماثلة على المسرح السياسي التركي المنقسم بضراوة والمرشح لضربات قد تطول وتأخذ أشكالاً متعددة. الدساتير بطبيعتها موضوعات توافق لا نزاع، كما أنها لا تحسم بالغلبة في صناديق الاقتراع. التجربة المصرية في استفتاء 2012 حاضرة لمن يريد أن يقرأ ما قد يحدث في تركيا، ولو بسيناريوات



التجربة المصرية في استفتاء 2012 حاضرة لمن يريد أن يقرأ ما قد يحدث في تركيا



مختلفة. بالغلبة في صناديق الاقتراع مرت جماعة «الإخوان المسلمين» مشروع الدستور، الذي انفردت بصياغته بعدما استبعدت ممثلي القوى المدنية في أعمال الجمعية التأسيسية.

رغم أن مخالفاتها الانتخابية أقل مما هو منسوب للرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونسب التصويت لمصلحتها أعلى، فإنها أسست بالانقسام الحاد لخروجها الكامل من السلطة.

بدا لافتاً أن الجماعة، رغم فوزها بنتائج الاستفتاء، خسرت القاهرة ومدناً كبرى أخرى، وكان ذلك مؤشراً على ما حدث تالياً، فالتغيير يبدأ من العواصم والمدن الكبرى حيث تتركز الطبقة الوسطى والفئات الأكثر تعليماً وتقدماً بمعايير التنمية البشرية.

المؤشرات نفسها تكررت في الاستفتاء التركي، حيث خسرت تعديلات أردوغان العاصمة أنقرة وأهم مدينة تركية كاستنبول، ومدناً أخرى مؤثرة مثل أنقرة، ولذلك تداعياته وحساباته في قراءة المستقبل.

بأي قياس، فإن الاستفتاء لا يؤسس لاستقرار ما تحت القمع والترهيب وحكم الطوارئ والعودة إلى عقوبة الإعدام، التي كانت حكومة أردوغان قد ألغتها

القضية الحقيقية في الاستفتاء التركي، بكل صحبه وانقساماته، ليست أي نظام أفضل من الآخر، الرئاسي أو البرلماني، بقدر ما هي أن التعديلات صممت على مقاس رجل واحد يلخص الدولة في شخصه ويديمج كل مؤسساتها وفق مشيئته، من دون أي اعتبار لأي قواعد ديموقراطية في الفصل بين السلطات، أو أي عناية بضمانات الحريات العامة والتعددية السياسية.

بلا موارد، كان ذلك هو موضوع الاستفتاء الذي توجد حثيات حقيقية تنزع عنه نزاهته مثل تعديل القواعد والإجراءات أثناء «الشوط الثاني من المباراة» حيث احتسبت بطاقات اقتراع غير محتومة.

النزاهة مسألة شرعية. وهذه غائبة بفداحة. الاستقواء بالسلطة لا يؤسس لشرعية، فضلاً عن أن فرض النتائج يناقض طبيعة المجتمع التركي المتنوع سياسياً وجهياً وعرقياً.

القفز فوق الحقائق نهايته مؤلمة. كما جرت العادة دائماً، وتركيا المتنوعة لا يمكن حكمها بالقبضات وحدها.

من الحقائق أن تركيا المأزومة في حربها مع «داعش» بضرباته الإرهابية التي تتكرر من وقت لآخر، لا يمكن أن تواجه بثقة وهي منقسمة على نفسها بفداحة.

كما أن تركيا المأزومة في وجودها كدولة موحدة على خلفية التوترات المتصاعدة مع الأقلية الكردية التي تمثل نسبة معتبرة من السكان، لا تقدر على بناء توافقات وطنية ضرورية تمنع بالوسائل السياسية قبل العسكرية نزع بعض أراضيها عند رسم الخرائط بعد انتهاء الحرب على «داعش».

مشروع الدولة الكردية في شمال سوريا خطر غير متوهم، وانضمامها إلى كردستان العراق احتمال قائم، وانشقاق أكراد تركيا يستحيل استبعاده.

في مواجهة مثل تلك الأخطار الوجودية، فإن سياسات أردوغان تبدو عبثاً ثقيلاً على المستقبل التركي.

باسم «تركيا القوية»، التي يحكمها رجل واحد، فإن ذلك المستقبل قد يفلت عن الحافة التي يقف عندها. ما هو داخلي في تركيا يهم الإقليم كله، فهذا البلد جوهرى ومهم في معادلاته.

القضية - بعد ذلك - لا يصح أن تخضع لزدواجية المعايير. الذين يدافعون عن أردوغان بالنكاية في نظم الحكم ببلدانهم لا يحق لهم أي حديث عن أي انتهاكات مماثلة بحقهم، والذين يهاجمونه باسم نظم ترتكب الانتهاكات نفسها يفتقرون إلى أي أساس أخلاقي ينتسب إلى القيم الحديثة. القيم الإنسانية لا تتجزأ.

هذه حقيقة لا يصح تجاوزها قبل أي اقتراب من الملف التركي المؤثر بالإقليم كله.

فلسطين

استشهاد شاب... وإضراب الأسرى يستمر

قريباً»، وذكر قيادي في الحركة أن الملفات التي طرحت في خلال اللقاء «شملت حكومة الوفاق واللجنة الإدارية، وموضوع الانتخابات بكل مستوياتها، والمبادرة الفلسطينية».

إلى ذلك، أعلن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاوي ملادينوف، استعداد الأمم المتحدة لتقديم دعمها من أجل حل أزمة الكهرباء في غزة، داعياً الحكومة الفلسطينية إلى «تسهيل شراء الوقود للمحطة وعمل خفض كبير للضرائب عليه».

ووفق بيان صحافي صدر عن ملادينوف، فإن «إصلاح شركة توزيع الكهرباء في غزة أمر ضروري لتحسين توصيل الإيرادات والشفافية بما يتماشى مع المعايير الدولية»، مضيفاً: «يجب على سلطة الأمر الواقع في غزة (حماس) ضمان تحسين معدلات الجباية... وإرجاع العائدات التي يجري جمعها بغزة إلى السلطات الفلسطينية الشرعية من أجل الحفاظ على تدفق الوقود والكهرباء».

الإسلامي»، أمس، إن «أي مساس بحياة الأسرى المضربين... لا يمكن المرور عليه مرور الكرام»، مشددة على أن «أطياف الشعب الفلسطيني تساند الأسرى في معركتهم»، وقال القيادي في الحركة بسام أبو عكر، إن «إضراب الأسرى هدفة الانتقال من ظروف معيشية لا يمكن القبول بها أو التعايش معها إلى حالة تكفل لهم كرامتهم».

في سياق ثان، وبعد ساعات قليلة من المؤتمر الصحافي الذي عقده حركة «حماس» أول من أمس في غزة، وأعلنت فيه مطالبها وشروطها عبر الإعلام، غادر المتحدث في المؤتمر، عضو المكتب السياسي للحركة خليل الحية، للقاء وفد «فتحواوي» في غزة.

وامتد اللقاء بين الحركتين لقراءة ساعتين، ولم يفصح عنه إلا في ساعات متأخرة من الليل. وبعد ذلك، قالت «حماس»، أمس، إنها توافقت مع «فتح» على مواصلة اللقاءات لـ «تهيئة الأجواء ووضع جدول أعمال قبل وصول وفد اللجنة المركزية التابعة لفتح إلى غزة

استشهد شاب فلسطيني برصاص قوات العدو الإسرائيلي في أثناء قيادته سيارته قرب مفرق «عصيون»، جنوب بيت لحم، جنوبي الضفة المحتلة، بدعوى محاولته دهس جنود الاحتلال. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن الشهيد هو صهيب مشاهرة (21 عاماً)، فيما تضاربت الأنباء حول كون تصادم السيارة، عصر أمس، حادث سير أو عملية دهس، لكن الجنود بادروا إلى إطلاق النار على مشاهرة وقتله.

وبينما يواصل الأسرى الفلسطينيين إضرابهم لليوم الرابع على التوالي، اقتحمت أمس قوات القمع (اليمارز) القسم رقم 14 في سجن «عوفر» ونفذت حملة تفتيشات واسعة حطمت في خلالها مقتنيات الأسرى. يأتي ذلك في وقت انضم فيه عميد الأسرى السوريين، الأسير صدقي المقت، إلى الإضراب، كذلك بدأت والدة أربعة أسرى، أمس، إضراباً تضامنياً عن الطعام، هي لطيفة أبو حميد من مخيم الأمعري، وسط الضفة.

في هذا السياق، قالت «حركة الجهاد



(إف بيه)



وهو الفوز في اللعبة».

وفيما من المتوقع أن يلتقي أردوغان بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، الشهر المقبل، أبدى الرئيس التركي في مقابله غضباً من الاتحاد الأوروبي الذي «جعلنا ننتظر على بابنا منذ 54 عاماً»، متابعاً أن تركيا قامت بتلبية متطلبات الانضمام لكن «الاتحاد الأوروبي لم يف بوعوده لنا». في المقابل، تحدث بإيجابية عن الموقف الأميركي من الاستفتاء.

الرئيس التركي الذي يواجه غضب المعارضة، قال إن التعديل الدستوري «لا يتعلق» به، وإن السلطات الجديدة التي أضيفت إليه لا تجعل منه «ديكتاتوراً».

بدوره، وجّه رئيس الوزراء التركي، بن علي يلديريم، رسالة إلى رئيس «الشعب الجمهوري» على كالتشدار أوغلو، قال فيها إن عمل المعارضة الاكتفاء بالاعتراض بالطرق القانونية وعدم التصعيد بالاحتجاجات في الشارع، فالتعديلات في نتيجة الاستفتاء الذي جرى «حق»، لكن «دعوة الناس إلى التظاهر ليست كذلك».

كذلك، انتقد وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، أمس، تقرير المراقبين الأوروبيين الذي حمل انتقادات للاستفتاء على توسيع سلطات الرئيس، معتبراً أنه تضمن العديد من الأخطاء «المتعمدة». وكان مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا قد قالوا إن استفتاء يوم الأحد لم يجر في أجواء تنافسية عادلة. ورأى تشاوش أوغلو أن «تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا غير ذي مصداقية، لافتقار ملاحظاتهم إلى الموضوعية، وكانت متحيزة للغاية».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)